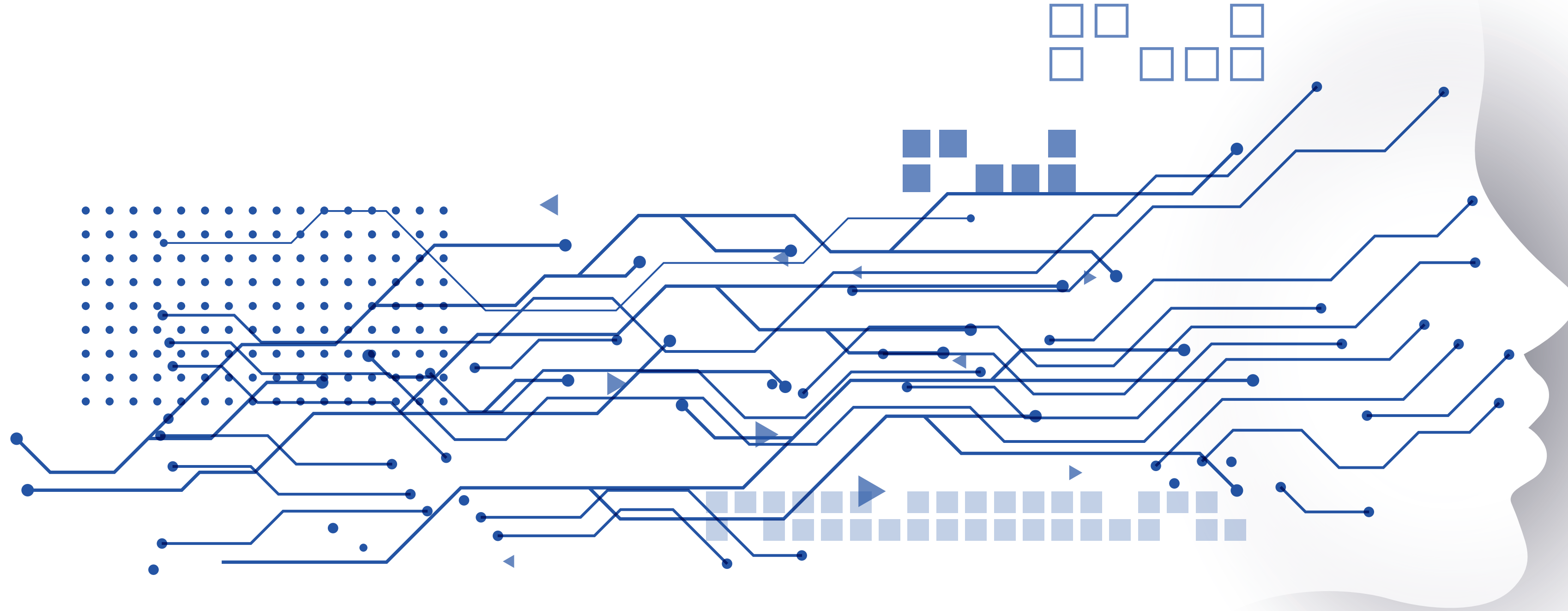




الشفافية وحق الإطلاع



الحق في الاطلاع على المعلومات

إن الحق في الحصول على المعلومات، يعد من أساسيات حقوق الإنسان التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إضافة إلى أنها إحدى أهم السبل في تعزيز دور الفرد في الرقابة والمساءلة الحكومية، والمشاركة المجتمعية في تعزيز الشفافية والنزاهة والوقاية من مخاطر الفساد.

ونظراً لأهمية حرية تداول المعلومات والحق في الاطلاع والحصول عليها في شتى المجالات لإرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية وبما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها، فقد صدر القانون رقم (12) لسنة 2020 في شأن حق الاطلاع على المعلومات بتاريخ 6 سبتمبر، 2020

وفقاً لما نصت عليه المادة رقم (2) من القانون ، فإنه يحق لكل شخص سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، بالاطلاع على المعلومات التي في حوزة الجهات (وزارات - هيئات - مؤسسات عامة الشركات التي فيها الدولة بنسبة تزيد على ٥٠ ٪ - الشركات والمؤسسات التي تحتفظ بمعلومات أو مستندات نيابة عن هذه الجهات) وكذلك الحصول على نسخة منها، شريطة ألا يتعارض ذلك مع القانون.^(١)

يحق للشخص الاطلاع على القرارات الإدارية التي تمس حقوقه ومعرفة المعلومات التي يحتويها أي مستند يتعلق به.

إن أهمية الحق في الحصول على المعلومات يكمن في كونه أحد وسائل ممارسة الشفافية في إدارة الشأن العام خاصة فيما يتعلق بالمادة (5) التي تلزم الجهات بنشر المعلومات والإفصاح طوعاً عنها خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية.

(١) القانون ١٢ لسنة ٢٠٢٠ في شأن حق الاطلاع على المعلومات

المعلومات الواجب الإفصاح الطوعي عنها:

1

القوانين والنظم
واللوائح والقرارات التي
تعمل بموجبها

2

الهيكل التنظيمي
والاختصاصات
والوظائف والواجبات

3

أسماء رؤساء الجهات
والقياديين
وسلطاتهم
وواجباتهم وآلية
التواصل معهم

4

معلومات عن برامج
ومشاريع وأعمال
الجهة، والإجراءات التي
تمكن الأفراد من
خلالها التعرف على
مؤشرات الأداء
والجودة والمشتريات
والمناقصات

5

وضع خاصية في
الموقع الإلكتروني
لمشاركة الأفراد
بمقترحاتهم وآرائهم
وشكاواهم الخاصة
بأعمال الجهة وآلية
الرد عليهم

6

دليل طلب المعلومات
وأية بيانات ذات صلة
بمسؤولي المعلومات

7

الخدمات وحقوق
الانتفاع المقدمة
للجمهور وأية برامج
دعم عامة وقائمة
المستفيدين وشروط
الاستفادة منها.

8

الإعلان عن الوظائف
العامة الشاغرة،
وشروط وضوابط
التعيين فيها، وأسماء
ونائج الاختبارات
والمقابلات الشخصية
للمقبولين.

9

مواقع المواد السامة
والمشعة والنفايات
الخطرة، وطبيعتها
ومخاطرها وكمية
الانبعاثات الصادرة عن
التصنيع، والإجراءات
المتخذة لتجسيم
الاضرار.

10

تحديد مواقع الألغام
المتخلفة عن الحروب
والاشارات الدالة عليها
إن وجدت.

كما نصت المادة رقم (١٢) من القانون، على مجموعة من الحالات التي يحظر على الجهة الكشف عن المعلومة فيها، منها على سبيل المثال لا الحصر:

1 يحظر على الجهة الكشف عن المعلومة في الحالات الآتية:

- الأسلحة والتكتيكات والاستراتيجيات والقوات والعمليات العسكرية.
- المعلومات الاستخباراتية التي تتعلق بإحباط الأعمال العدوانية والجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي والخارجي.
- الاتصالات والمراسلات الدولية ذات الصلة بالشؤون الدفاعية والتحالفات العسكرية والمصالح الاستراتيجية للبلاد.

2 إذا تقررَت السرية بموجب الدستور أو قانون أو بقرار من مجلس الوزراء - بناء على عرض الوزير المعني - باعتبار الأوراق التي تضمنتها سرية و للمدة التي يحددها المجلس.

3 إذا كان ذلك يؤدي إلى التأثير بسير العدالة أو يترتب عليه ضرر بالغير.

4

إذا كانت المعلومات تتعلق بالحياة الخاصة أو الطبية أو الأحوال الشخصية أو الحسابات والتحويلات المصرفية إلا إذا وافق صاحب الصفة على كشفها.

5

إذا كانت المعلومة تتضمن سرا تجاريا وكان من شأن نشرها إضعاف مصلحة تجارية ومالية لذوي الشأن.

6

إذا كانت المعلومة قد وصلت إلى الدولة عبر دولة أخرى أو منظمة دولية وكان من شأن نشرها الإضرار بالعلاقات مع تلك الدولة أو المنظمة.

7

إذا كان من شأن الكشف عن المعلومة إحداث خطر جدي وجسيم يؤثر في اقتصاد الدولة أو المساس بالثقة العامة بالعملة أو على الصحة العامة أو البيئة.

8

إذا كان الكشف عن المعلومة بسبب خطرا على حياة فرد أو على صحته أو سلامته.

9

إذا تقررَت السرية بموجب قرار من المحكمة المختصة أو من النيابة العامة أو من الإدارة العامة للتحقيقات.

10

المعلومات المتعلقة بمنازعات الأسرة وقضايا الأحداث والتحقيقات الجارية في القضايا الجزائية.



أهمية الوصول للمعلومات للمواطن وارتباطها بمكافحة الفساد^(٢)

يعد حق الاطلاع على المعلومات حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وذلك لأن الكثير من المعلومات تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بمصلحته الشخصية، كما يساعد ذلك على بناء علاقة بين المواطن ومؤسسات الدولة تتميز بالشفافية والمساءلة المجتمعية وإدارة الأداء.



(٢) الحق في الوصول إلى المعلومات: كآلية لمكافحة الفساد - أكتوبر ٢٠١٣ (حوار منظمة الشفافية الدولية/المجموعة اليمنية للشفافية والنزاهة/مركز الشفافية الأردني/ الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان)



التحديات التي تواجه المؤسسات في تطبيق هذا القانون

1

توعية الجماهير بكيفية التقدم للحصول على المعلومات، وأهمية دورهم الرقابي المجتمعي

2

تدريب العاملين لديهم على أنظمة الإفصاح واللوائح الداخلية المنظمة لها

3

ضرورة تطوير كفاءة بعض الأجهزة الإدارية المعنية بإنتاج وإتاحة المعلومات من حيث الإمكانيات والخبرات اللازمة لجمع المعلومات والإحصائيات وتصنيفها بالإضافة إلى تطوير كفاءة الموظفين في التعامل مع طلبات الحصول على المعلومات

4

المساءلة القانونية التي قد تتعرض لها الجهة حال إساءة تطبيق قانون حق الاطلاع وعدم الالتزام به

5

التغلب على ثقافة السرية المنتشرة داخل الجهات والهيئات والتي تكونت نتيجة ممارسة طويلة من الاعتقاد بملكية المعلومات للجهة المنتجة لها وبالتالي من حقها حجبها عن المواطنين.

6

الحاجة لتدريب عدد كبير من المختصين المناط بهم تطبيق القانون في وقت قصير نسبياً ، مع محدودية المدربين المتخصصين لتدريبهم على ذلك، كذلك عدم وجود كادر وطني كاف مختص بأمن المعلومات.

7

تأهيل الجهات بالأنظمة والبرامج الالكترونية والاتصالات المناسبة أو تطوير البرامج المتوفرة لديهم

8

خطورة إساءة استخدام المعلومات لأغراض غير قانونية أو غير أخلاقية، مثل الابتزاز أو التجريح أو نشرها بطريقة تسبب الضرر لأفراد أو جماعات أو دول أو إعطاء معلومات لجهات خارجية.



1 إعداد وتعميم دليل إرشادي للجهات المشمولة في القانون يساعدها في تطبيقه بالشكل الأمثل.

2 قياس مدى التزام مؤسسات الدولة بتطبيق القانون ومتابعة أنماط المقاضاة والتظلمات التي تنتج عن ذلك.

3 الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في إصدار وتفعيل القانون، ومحاولة سد الثغرات القانونية والإدارية ان وجدت.

4 تكثيف برامج التوعية بالقانون وحقوق المواطن في الحصول على المعلومة وأهميتها في تحقيق الرقابة المجتمعية.

5 تعزيز دور وسائل الإعلام من خلال تدريب الصحفيين على انتهاج الصحافة الاستقصائية والتي يشكل حقهم في الحصول على المعلومات جزء من عملهم لتحقيقهم لدورهم الرقابي.

6 أتمتة أنظمة الطلب في الوصول الى المعلومات والحصول عليها والتظلم وتسهيلها على المتقدمين.

7 أرشفة البيانات باستخدام النظم المتقدمة و أتمتها مما يسهل الوصول إليها وتصنيفها وحفظها.

8 التشديد على أهمية الإفصاح الطوعي عن البيانات الغير سرية وتقديم نموذج مثالي في تفعيل القانون.

9 استعراض إنجاز الدولة في إصدار وتفعيل القانون في المحافل الدولية والوسائل الإعلامية العالمية والحرص على توفير المعلومات بلغات مختلفة والذي يحقق استفادة في مركز الدولة في التقارير والمؤشرات الدولية.